تحرك عاجل

المحكمة العليا تؤيد حكمي الإعدام

في 13 يوليو/تموز 2020، أعادت محكمة التمييز تأييد حكمي الإعدام الصادرين بحق محمد رمضان وحسين موسى؛ برغم الأدلة التي تشير إلى أنهما قد تعرضا للتعذيب أثناء استجوابهما. ففي 22 أكتوبر/تشرين الأول 2018، ألغت نفس المحكمة حكمي الإعدام ضدهما، واللذين أيدتهما قبل ذلك في 2015، ثم أحالت قضيتهما إلى محكمة الاستئناف لإعادة النظر فيها، بناءً على أدلة جديدة. وسوف تحال القضية الآن إلى ملك البحرين الذي يملك سلطة التصديق على الحكم أو تخفيفه أو منح العفو.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البحرين
مكتب جلالة الملك
***صندوق بريد** 555*
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
***الفاكس:** 973+ 1766 4587*

سمو الشيخ، تحية طيبة وبعد ...

*في 13 يوليو/تموز 2020، أيدت محكمة التمييز للمرة الثانية أحكام الإدانة والإعدامات بحق **حسين علي موسى وحسين محمد ومحمد رمضان عيسى علي حسين**، التي صدرت إثر محاكمة جائرة، واستندت أساساً إلى "اعتراف" أحد المتهمين المنتزع تحت وطأة التعذيب.*

في 2014، أدين كل من محمد رمضان وحسين علي موسى وحكم عليهما بالإعدام بتهمة قتل شرطي. وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أيدت محكمة التمييز حكمي الإعدام. ومع ذلك، ففي عام 2018، تقدمت وحدة التحقيق الخاصة بأدلة طبية جديدة تدعم ادعاءات الرجلين بتعرضهم للتعذيب أثناء الاحتجاز. ونتيجة لذلك، ألغت محكمة التمييز أحكام الإعدام، وربما تعيد محكمة الاستئناف الجنائية العليا النظر في هذه الأحكام في إطار هيئة جديدة من القضاة. وعلى الرغم من الأدلة الجديدة، فقد أيدت محكمة الاستئناف الجنائية العليا أحكام الإدانة والإعدام مرة أخرى في يناير/كانون الثاني 2020.

في 14 يوليو/تموز 2020، أعرب المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ من أن المحكمة الأعلى في البحرين قد أيدت عقوبة الإعدام بحق الرجلين، وحث السلطات على وقف أي خطط لتنفيذها فوراً.

وندعو جلالتكم ألا تصدقوا على حكمي الإعدام الصادرين بحق الرجلين؛ وضمان عدم تنفيذ حكم الإعدام بحقهما. ونهيب بكم أن تأمروا بإجراء تحقيق مستقل ونزيه في ادعاءاتهم بشأن تعرضهما للتعذيب، بغية تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. كما نهيب بكم أيضاً على إلغاء أحكام الإدانة والإعدام التي صدرت إثر محاكمة جائرة، والاستناد على المعلومات التي تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب. وبينما نُسلم بواجب السلطات في مكافحة الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة، نؤكد على أنه ينبغي تأدية هذا الواجب طبقًا للالتزامات الدولية للبحرين تجاه حقوق الإنسان، ونحثكم أيضًا على أن تُخفضوا كافة أحكام الإعدام إلى أحكامٍ بالسجن، وكذلك على أن تُصدروا أمرًا رسميًا بوقف تنفيذ أحكام الإعدام تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

معلومات إضافية

في 21 فبراير/شباط 2014، اعتقلت قوات الأمن حسين علي موسى، وهو موظف في أحد الفنادق. وأما محمد رمضان فقد اعتقل في 18 فبراير/شباط 2014 في مطار البحرين الدولي، حيث كان يعمل كأحد أفراد قوات الأمن. وعقب القبض عليهما، اقتيد الرجلان إلى إدارة التحقيقات الجنائية حيث قالا إنهما تعرضا للتعذيب أثناء الاستجواب. ورفض محمد رمضان التوقيع على "اعتراف"، إلا أن حسين علي موسى قال إنه قد أُرغم على الاعتراف بقتل الشرطي، وتجريم محمد رمضان، بعدما تعرض للتعليق من أطرافه والضرب على مدار عدة أيام. ثم استُخدم "اعترافه" فيما بعد كدليل أساسي في المحاكمة لإدانة الرجلين. كلاهما محتجز في سجن جو في جنوب المنامة، عاصمة البحرين.

وفي 29 ديسمبر/كانون الأول 2014، حكمت إحدى المحاكم الجنائية على محمد رمضان وحسين علي موسى بالإعدام لقتلهما شرطياً، توفي في انفجار قنبلة في قرية الدير شمال شرق المنامة، في 14 فبراير/شباط 2014. وأيدت محكمة الاستئناف الجنائية العليا الحكم بإدانتهما وإعدامهما في 30 مارس/آذار 2015، وتبع ذلك تأييد محكمة التمييز في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

وعلى الرغم من تلقي الأمانة العامة للتظلمات لشكاوى زوجة محمد رمضان ومنظمة غير حكومية مقرّها في الولايات المتحدة الأمريكية في 2014، بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب، لم تُجر أي تحقيقٍ في هذا الشأن على مدار عامين. وفي أبريل/نيسان 2016، أخبرت الأمانة العامة للتظلمات، على نحوٍ خاطئ، حكومة المملكة المتحدة أنه لم يردها "أي ادعاءات بشأن المعاملة السيئة أو التعذيب" بحق محمد رمضان. ولكن، عقب ضغطٍ دولي، أبلغت الأمانة العامة للتظلمات الحكومة البريطانية، في يوليو/تموز 2016، بتعهدها بإجراء "تحقيقٍ وافٍ ومستقل"، وقابلت لاحقًا زوجة محمد رمضان ومحاميه.

وفي 28 مارس/آذار 2018، أكد النائب العام تلقيه مذكرة بشأن تحقيقات وحدة التحقيق الخاصة التي أُجريت حول الشكوييْن المرفوعتين من محمد رمضان وحسين علي موسى حول تعرضهما للتعذيب. وبناءً على توصيات وحدة التحقيقات الخاصة، أُحيلت قضيتهما إلى وزير العدل، الذي أرسل في بداية مايو/أيار 2018، طلبًا إلى محكمة التمييز بإعادة النظر في الحكمين النهائيين. وزعمت وحدة التحقيق الخاصة أنها كشفت تقارير طبية من أطباء وزارة الداخلية تدعم مزاعم الرجلين بتعرضهما للتعذيب أثناء الاحتجاز. إلا أن هذه التقارير لم تُتح أثناء محاكمتهم الأولى. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول، ألغت محكمة التمييز البحرينية حكمي الإعدام بحقهما، استنادًا إلى هذه الأدلة الجديدة، وأمرت محكمة الاستئناف الجنائية العليا بأن يُعيد فريق جديد من القضاة النظر في القضية.

في 25 ديسمبر/كانون الأول 2019، طلبت سلطات سجن جو من حسين علي موسى ومحمد رمضان الاستعداد للمثول أمام محكمة الاستئناف الجنائية العليا في ذلك اليوم للاستماع إلى الحكم في قضيتهما. بعد فترة وجيزة، قيل للرجلين أنهما لن يحالا إلى المحكمة في ذلك اليوم. ولكن لم يقدم لهما أي سبب بذلك. وفي المحكمة، وفي حضور ممثلين عن المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، أجل القاضي إصدار قراره نظراً لغياب المدعى عليهم. وفي 8 يناير/كانون الثاني 2020، تم تأييد إدانة الرجلين وحكمي إعدامهما مرة أخرى.

ودولة البحرين طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يقر بالحق في الحياة والمحاكمة العادلة، بما يتضمنه من حق في عدم إجبار الفرد على الإدلاء بشهادة تدينه أو على الاعتراف بالجرم. كما صرحت "لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة" بأن "إصدار حكم الإعدام في ختام محاكمة لم تراع فيها أحكام "العهد" [الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية]، ينتهك المادة 6 منه [أي الحق في الحياة]". وشدد "المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً" في تقرير صدر في 2012، على أن "من ضروب التعسّف فرض عقوبة الإعدام حيثما لا تلتزم الإجراءات القضائية بأعلى معايير المحاكمة العادلة". وبموجب القانون الدولي، يجب استبعاد الإفادات التي يتم الحصول عليها نتيجة للتعذيب أو غيره من أشكال الإكراه كدليل في الإجراءات الجنائية، باستثناء تلك التي تُرفع ضد المشتبه في ارتكابهم لمثل هذه الانتهاكات (كدليل على أن الإفادة قد أُدلي به).

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية
يمكنكم استخدام لغة بلدكم أيضاً.

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 27 أغسطس/آب 2019
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: محمد رمضان عيسى علي حسين، وحسين علي موسى حسين محمد (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/1642/2020/ar/